

Distr.  
GENERAL

A/C.5/47/88  
4 March 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون

اللجنة الخامسة

البندان ١٠٣ و ١٠٤ من جدول الأعمال

### استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣

تقديرات منقحة وفقا لما طلبته الجمعية العامة في القرار ٢١٢/٤٧

#### تقرير الأمين العام

يقدم هذا التقرير تنقيحات للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ مقترحة على الجمعية العامة فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من إعادة تشكيل الأمانة العامة التي بادر بها الأمين العام في مذكرته المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (A/47/753). وقد أصدرت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٢/٤٧، توجيهات لتقديم هذه التقديرات المنقحة.

وترجمة العبارة المتعلقة بإعادة التشكيل إلى تدابير تتصل بالميزانية والبرامج تستلزم إنشاء إدارات جديدة ونقل وظائف وإعادة توزيع الموارد فيما بين مختلف أبواب الميزانية البرنامجية للجزء المتبقي من فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. فالإدارات والوحدات المشمولة بإعادة التشكيل ستتولى تنفيذ الولايات والأنشطة المحددة الواردة في الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية الحاليتين. أما تحديد أوجه الإزدواج والنواحي الزائدة على الحاجة التي قد توجد في مختلف وحدات الأمانة العامة التي تعمل على تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف، فسيتحقق في سياق إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. كما ستقدم إلى الجمعية العامة الوفورات الناشئة عن ذلك في الوظائف والموارد الأخرى.

وتلك التعديلات الأخرى في تنظيم الوسائل المتاحة في متناول الأمين العام ستنشأ أيضا عن إدماج الوحدات المتباينة بالأمانة، عن طريق عملية إعادة التشكيل، في كيانات متماسكة. وينبغي من الآن فصاعدا الاضطلاع، في إطار تلك الكيانات، بالتحضير والمتابعة للأحداث الدولية الرئيسية. ولن يستلزم الأمر إنشاء وحدات تنظيمية ووظائف إضافية. وعموما، ستنعكس في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ما سينجم عن إعادة التشكيل الراهنة من وفورات في الحجم وتحسن في إنجاز البرامج.

ومن شأن إنشاء ثلاث إدارات جديدة بالمقر لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الدولية، بما في ذلك مسألة التنمية المستدامة، أن يستلزم إعادة توزيع ٧٧١ وظيفة. ومن المقترح أن تنقل إلى المقر الأنشطة المتصلة بالتنمية الاجتماعية والنهوض بالمرأة، مع الوظائف المقترنة بها وعددها ٥٩، هي والوظائف الخاصة بمجلس الأغذية العالمي وعددها ٢٧. ومن المقترح أيضا أن تنقل الأنشطة المتصلة باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية إلى فيينا هي و ١٦ وظيفة، مع نقل ما مجموعه ٥٥ وظيفة صافية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) فيما يتعلق ببرامج الشركات عبر الوطنية وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وهذا الإجمالي يشمل ١٣ وظيفة ملحقه بالوحدات المشتركة الخاصة بالشركات عبر الوطنية، ويجري الاحتفاظ بها في مقر اللجان الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، ستحصل إدارة شؤون الإعلام على ١٦٠ وظيفة من إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، جنبا إلى جنب مع المسؤوليات المتعلقة بخدمات المكتبة والمهام المتصلة بالنشر. وفي سياق تعزيز إدارة الشؤون الإنسانية، ستنقل وظيفتان من الفئة الفنية إلى الإدارة فيما يخص الأنشطة المتصلة بتنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة لكارثة تشيرنوبل. ومن المقترح أيضا نقل الموارد الأخرى المقترنة بهذه الأنشطة والوظائف.

وستوضع خلال عام ١٩٩٣ تفاصيل وسائل إدماج مكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإدارة الجديدة لخدمات الدعم الإنمائي والخدمات الإدارية، فضلا عن توزيع الأنشطة والموارد توزيعا لا مركزيا من المقر على اللجان الإقليمية، والمستوى الميداني والقضايا المتصلة بمكتب الأمم المتحدة في فيينا.

ومن المقترح أن يتوفر، للجزء المتبقي من فترة السنتين ما مجموعه ٣٥ وظيفة من الرتب العليا تمويل من الميزانية العادية - ٢٠ برتبة وكيل الأمين العام و ١٥ برتبة الأمين العام المساعد. وهذا يقابل ما مجموعه ٤٨ من تلك الوظائف اعتمدتها الجمعية العامة في الميزانية البرنامجية في دورتها السادسة والأربعين. وتقدر الوفورات الناجمة عن ذلك بمبلغ ١٠٠ ٥١٦ ٤ دولار.

ويرد في الجزء الأول من هذه الوثيقة الأساس النظري للسماح المحددة لهذه المرحلة الثانية من إعادة التشكيل، كما يرد موجز لمهام الإدارات الجديدة الثلاث. وستعكس الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين المقبلة الهياكل التنظيمية المحددة لتلك الإدارات والتوزيع الداخلي للموارد فيما يتعلق بالبرامج والبرامج الفرعية.

ومن خلال هذه التقديرات المنقحة، يلتزم الأمين العام موافقة الجمعية العامة على رصد اعتماد منقح بمبلغ ٨٠٠ ٧٧٥ ٤٦٧ ٢ دولار، وعلى العمليات ذات الصلة بالمناقشات فيما بين أبواب الميزانية البرنامجية. وهذا الاعتماد المنقح سيمثل نقصانا قدره ٤٠٠ ٢٦٣ دولار عن المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ عن طريق القرار ٤٧/٢٢٠ ألف. كما تلتزم موافقة الجمعية العامة على التغييرات التي أُدخلت على عدد وتوزيع الوظائف من الرتب العليا في الأمانة العامة للجزء المتبقي من فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣.

## التقديرات المنقحة

### المحتويات

| الصفحة | الفقرات   |                                                             |
|--------|-----------|-------------------------------------------------------------|
| ٤      | ١ - ٦     | لمحة عامة - أولا                                            |
| ٥      | ٧ - ١٧    | ألف - النهج الإدارية والوظائف من الرتب العليا               |
| ٩      | -         | الجدول الأول - الوظائف الرفيعة المستوى                      |
| ١٣     | -         | باء - التغييرات في الهيكل التنظيمي للأمانة العامة           |
| ١٣     | ١٨ - ٦٥   | ١ - القطاعان الاقتصادي والاجتماعي                           |
| ٢٦     | ٦٦ - ٦٨   | ٢ - القطاعان السياسي والإنساني                              |
| ٢٧     | ٦٩ - ٧٢   | ٣ - الإعلام وخدمات الدعم المشتركة                           |
| ٢٨     | ٧٣ - ٧٧   | جيم - المسائل المتعلقة بملاك الموظفين                       |
| ٣١     | ٧٨ - ٨٤   | دال - الجوانب الأخرى من التقديرات المنقحة                   |
| ٣٣     | -         | الجدول الثاني - التقديرات المنقحة حسب الأبواب               |
| ٣٦     | -         | الجدول الثالث - ملاك الموظفين المنقح حسب الأبواب            |
| ٤١     | -         | التقديرات المنقحة حسب القطاعات الرئيسية - ثانيا             |
| ٤١     | -         | ألف - القطاعات الاقتصادية والاجتماعي والإنساني              |
| ٤١     | ٨٥ - ٩٢   | ١ - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة                 |
| ٥١     | ٩٣ - ٩٩   | ٢ - إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات  |
| ٥٩     | ١٠٠ - ١١١ | ٣ - إدارة دعم التنمية والخدمات الادارية                     |
| ٦٧     | ١١٢ - ١١٤ | ٤ - أجهزة تقرير السياسة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي    |
| ٧٠     | ١١٥ - ١١٩ | ٥ - إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية                    |
| ٧٤     | ١٢٠ - ١٢٦ | ٦ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)        |
| ٧٨     | ١٢٧ - ١٣٠ | ٧ - التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية                    |
| ٨١     | ١٣١ - ١٣٢ | ٨ - التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: مجلس الأغذية العالمي |
| ٨٤     | -         | باء - القطاع السياسي                                        |
| ٨٤     | ١٣٣ - ١٣٥ | إدارة الشؤون السياسية                                       |
| ٨٨     | -         | جيم - الإعلام وخدمات الدعم المشتركة                         |
| ٨٨     | ١٣٦ - ١٤٣ | ١ - الإعلام                                                 |
| ٩٣     | ١٤٤ - ١٥٥ | ٢ - الإدارة والتنظيم                                        |
| ٩٩     | ١٥٦ - ١٥٨ | الخلاصة - ثالثا                                             |

### أولا - لمحة عامة

١ - في الجزء الأول من الدورة السابعة والأربعين، كان معروضا على الجمعية العامة تقديرات منقحة فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. وقد قدم ذلك التقرير (A/C.5/47/2 و Corr.1) استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٥/٤٦ الذي طلب إلى الأمين العام أن يبين، في تقديرات منقحة للميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ التي وافقت عليها الجمعية العامة مبدئيا، التغييرات المقترحة في تنظيم الأمانة العامة وعدد وتوزيع الوظائف من الرتب العليا، واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٦ المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٢، الذي أحاطت بموجبه علما، في جملة أمور، بالاجراءات التي اتخذها الأمين العام كمرحلة أولى من عملية إعادة التشكيل.

٢ - وتشمل تلك التقديرات المنقحة الجوانب المالية للمرحلة الأولى من عملية إعادة تشكيل الأمانة العامة، التي قدمها الأمين العام في شباط/فبراير ١٩٩٢ والتي انصب تركيزها، في المقام الأول، على كيانات الأمانة العامة بالمقر. وقد غطت توحيد وتبسيط عدد من الأنشطة المتصلة بالشؤون السياسية، والشؤون القانونية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون الإنسانية، والإدارة والتنظيم، وخدمات المؤتمرات. وتضمنت التقديرات المنقحة اقتراحا ذا صلة يدعو إلى إلغاء ١٣ وظيفة من الرتب العليا، وأوردت وصفا لمعالجة الشواغل خلال عملية إعادة التشكيل. وأثناء الجزء الثاني من عام ١٩٩٢، استعرضت لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة التقرير ذي الصلة المقدم من الأمين العام.

٣ - وفي مذكرة لاحقة قدمت الى الجمعية العامة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ (A/47/753)، أوجز الأمين العام الإصلاحات الأخرى التي كان يعتزم إدخالها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من عمل المنظمة، في ضوء الخبرة المكتسبة من المرحلة الأولى من إعادة التشكيل، فضلا عن التطورات التشريعية والتطورات الأخرى التي شهدتها السنة. وأفاد الأمين العام، في استنتاجاته، من المشورة المسداة من فريق من الخبراء المستقلين الرفيعي المستوى، اضطلع باستعراض شامل للمنظمة، وأوصى، بناء على هذا الأساس، بالأخذ بمنهجيات جديدة لتحديد مهام المقر، ولتوزيع المسؤوليات بين المقر وغيره من برامج الأمم المتحدة وكياناتها الإقليمية، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

٤ - وتشمل الإصلاحات المبينة في مذكرة الأمين العام إقامة هياكل جديدة في الأمانة العامة بالمقر. كما تتوخى إعادة توزيع الأنشطة عبر القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في المنظمة. وبهذه الكيفية، تترتب على تلك الإصلاحات آثار برنامجية ومالية وفيما يخص الموظفين بما في ذلك عدد وتوزيع الوظائف من الرتب العليا.

٥ - واستنادا الى المذكرة، أحاطت الجمعية العامة علما، في القرار ٢١٢/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بالتقديرات المنقحة الناشئة عن المرحلة الأولى من إعادة تشكيل الأمانة العامة،

بما في ذلك المقترحات الخاصة بالمناقشات فيما بين الأبواب، على أساس أن تقدم، في أوائل عام ١٩٩٣، تقديرات منقحة أخرى للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. وبالقرار نفسه، قررت الجمعية العامة أن تنظر، في أوائل عام ١٩٩٣، في خفض المقترح للوظائف من الرتب العليا الوارد في التقديرات المنقحة المعروضة عليها، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم، في التقديرات المنقحة الجديدة، مقترحات بشأن عدد الوظائف من الرتب العليا وتوزيعها في الأمانة العامة عن الجزء المتبقي من فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. وطلبت الجمعية العامة كذلك إلى الأمين العام أن يقدم، في تلك التقديرات المنقحة، جميع ما يرتبط بعملية إعادة التشكيل من تنقيحات للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، فضلا عن الجوانب البرنامجية لإعادة تشكيل الأمانة العامة ومبرراتها، حسب المطلوب في القرار ٢٢٣/٤٦.

٦ - وبناء عليه، فإن هذا التقرير، بالإضافة إلى تبيان الآثار المترتبة على الإصلاحات المضطلع بها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، والموجزة في مذكرة الأمين العام، فإنه يغطي ما تخلل تلك الفترة من تغييرات تنظيمية وذات صلة في مجالات أخرى، بما في ذلك ما يتعلق منها ببعض الأنشطة السياسية، وفي مجال الإدارة والتنظيم.

#### ألف- النهج الإدارية والوظائف من الرتب العليا

٧ - في البيان الذي أدلى به الأمين العام أمام الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، كرر تأكيد التزامه بالعمل في سبيل زيادة فعالية وإصلاح الأمانة العامة، بما يؤدي إلى تحسين الخدمة المقدمة إلى الدول الأعضاء وإلى الجهاز الحكومي الدولي. ولاحظ أن وجود أمانة عامة قوية، ذات مقصد حسن التحديد وتسلسل قيادي واضح أمر تزداد أهميته وأثره في تعزيز جهود الدول الأعضاء. ولذلك فإن عملية إعادة التشكيل التي يضطلع بها ترمي إلى إقامة أمانة أكثر تجاوبا وفعالية من حيث التكاليف وتنظيما، وتضم وحدات تنظيمية تناط بها اختصاصات أكثر تركيزا ودقة، وتتوفر فيها أسس واضحة للمسؤولية والمساءلة. وفي إطار الجهود التي يبذلها الأمين العام للقضاء على التداخل في الأنشطة والازدواجية، وللارتقاء بمستوى الأداء التنظيمي، فإنه يتخذ حاليا التدابير اللازمة لضمان زيادة التعاون المؤسسي وإدارة الأنشطة الفنية والتنفيذية على حد سواء بمزيد من الفعالية.

٨ - وهذا الجهد الإصلاحي يمتد، بما يتجاوز إدارات المقر وغيرها من الكيانات العالمية للأمم المتحدة، ليشمل المستويات الإقليمية والوطنية، مع الاهتمام بتحقيق لامركزية الأنشطة، حسب الاقتضاء، وما ينشأ عن ذلك من تفويض بالمسؤولية. ومن ثم، فإنه ولئن كان يرد أدناه تبرير برنامجي لكل عنصر من عناصر إعادة التشكيل، فمن الجدير بالملاحظة أن هذه التدابير وثيقة الترابط، فنيا وإداريا على حد سواء. وقد تم تصورها على هذا النحو بما يكفل أن يعزز بعضها بعضا، كجزء من نهج شامل لعملية إصلاح هياكل الأمانة ومواصلة تحسين فعاليتها وأدائها.

٩ - والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، بالصيغة التي اعتمدتها الجمعية العامة، تشتمل على ٤٨ وظيفة من الرتب العليا، منها ٢٨ برتبة وكيل الأمين العام و ٢٠ برتبة الأمين العام المساعد. ومما تجدر الإشارة إليه أنه قبل تنفيذ التوصية ١٥ "لغريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة" بشأن الوظائف من الرتب العليا، كان عدد الوظائف من الرتب العليا في الأمانة العامة يبلغ ما مجموعه ٥٧.

١٠ - وتضمنت التقديرات المنقحة المقدمة خلال الجزء الأول من الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة اعتماداً لتغطية ما مجموعه ٣٦ وظيفة من الرتب العليا في الميزانية العادية، بما في ذلك الوظائف المتكررة الثابتة والمؤقتة، وشاملة وظيفة الأمين العام المساعد المخصصة لرئيس مركز التجارة الدولية. ونظراً لأن وظائف المركز، التي تشترك في تمويلها مجموعة الإنفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") والأمم المتحدة، تحت الباب ١٦ من الميزانية العادية، لا تعتبر جزءاً من ملاك وظائف الأمانة العامة، إن عدد الوظائف من الرتب العليا يصبح، على وجه التحديد، ٣٥، أي ٢٠ برتبة وكيل الأمين العام و ١٥ برتبة الأمين العام المساعد. ويعكس ذلك الرقم الاجراءات التي اتخذت في المرحلة الأولى من اعادة تشكيل الأمانة العامة، على النحو المبين في الفقرة ٦ من تقرير الأمين العام (A/C.5/47/2)، أي إلغاء وظيفة وإنشاء ٥ وظائف من الرتب العليا، أي بتخفيض صافيه ١٣ من تلك الوظائف، وهو ما اقترح على الجمعية العامة أن توافق عليه. وعلى النحو المبين في الفقرة ٥ أعلاه، قررت الجمعية العامة، في القرار ٢١٢/٤٧، أن ترجى اتخاذ إجراءات بشأن هذه المقترحات إلى أوائل عام ١٩٩٣.

١١ - وفي أعقاب تعليق أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، قرر الأمين العام التقدم بالمقترحات التالية الأخرى المتعلقة بالوظائف من الرتب العليا، بما يتمشى مع الأهداف الموجزة أعلاه:

(أ) إنشاء ثلاث وظائف برتبة وكيل الأمين العام تخصص لرؤساء الإدارات الثلاث الجديدة بالمقر في المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وإلغاء وظيفة وكيل الأمين العام المخصصة لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ب) إنشاء وظيفة مؤقتة برتبة أمين عام مساعد تخصص للأمين العام للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛

(ج) إلغاء وظيفة وكيل الأمين العام المخصصة لرئيس إدارة شؤون الإعلام، وإنشاء وظيفة برتبة أمين عام مساعد؛

(د) إلغاء وظيفة واحدة برتبة أمين عام مساعد في إدارة الشؤون السياسية؛

(هـ) إلغاء أربع وظائف برتبة أمين عام مساعد في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية؛

(و) إنشاء وظيفة برتبة أمين عام مساعد تخصص لرئيس مركز حقوق الانسان؛

(ز) إلغاء وظيفة وكيل الأمين العام المخصصة للمدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، تأييدا لقرار للأمين العام يقضي بوضع الموئل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تحت ادارة مشتركة؛

(ح) إلغاء وظيفة واحدة برتبة أمين عام مساعد في الأونكتاد.

١٢ - ومن ثم، فإن إعادة التشكيل الراهنة ستؤدي، في المقام الأول، إلى تخفيض ثلاث وظائف أخرى من الرتب العليا، وبذلك يصبح إجمالي التخفيض ١٦.

١٣ - وبالإضافة الى ذلك، فإن الأمين العام يعتزم، فيما يتعلق بوظيفة الأمين العام المساعد المخصصة لرئيس مركز التجارة الدولية، التي تشترك في تمويلها المنظمة ومجموعة "غات"، أن يخطر المدير العام لمجموعة "غات"، رهنا بموافقة الجمعية العامة، بأن موقف الأمم المتحدة يتمثل في أن يجري إلغاء الوظيفة وأن يكون رئيس المركز برتبة مد-٢.

١٤ - وفي البيان الذي أدلى به الأمين العام أمام اللجنة الخامسة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أكد التزامه بتعزيز الخدمة المدنية الدولية. وشدد على الفوائد التي تعود على الدول الأعضاء من وجود خدمة مدنية دولية على أعلى المستويات تقوم على الاستقلال الحقيقي والتوازن الجغرافي، بما يوفر للدول الأعضاء الدعم الفعال والمتكامل. وأوضح أن أحد العناصر المهمة لمفهومه لاستقلال الخدمة المدنية الدولية هو التمييز الواضح بين التعيينات السياسية والتعيينات المهنية. وفي هذا السياق، أوضح الأمين العام أنه يقوم بدراسة إمكانية إدخال رتبة مهنية عليا أعلى من رتبة مد-٢ (مد-٣)، تكافئ من حيث المرتبات والاستحقاقات ذات الصلة رتبة الأمين العام المساعد، بغرض مباشرة مسؤوليات إدارية مختارة رفيعة المستوى. وستعين الدراسة عددا محدودا من المناصب التي ستخصص لها الرتبة المهنية العليا الوارد وصفها أعلاه، وذلك بالنظر إلى طابع ومستوى المسؤوليات الإدارية المسندة لها في المجالات الرئيسية لعمل المنظمة في الميدانيين السياسي والاجتماعي - الاقتصادي، وفي المجال الإداري، لا سيما إدارة السياسة الخاصة بالميزانية وشؤون الموظفين.

١٥ - وينوي الأمين العام أن يقدم، على أساس هذه الدراسة، التي يأمل في أن تنجز بأسرع ما يمكن، تقريرا آخر بشأن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة. ولكي يكون في موقف يسمح له بالأخذ بنظام جديد خلال العام الراهن، يقترح الأمين العام أن تبقى الوظائف الثلاث من رتبة الأمين العام المساعد المشار إليها في الفقرة ١١ أعلاه شاغرة في الوقت الحالي. وستكون هذه الوظائف في الأبواب ١٥ و ٣٧ و ٤١، التي

من المقترح إلغاء وظائف الأمين العام المساعد القائمة فيها، وسيؤدي إلغاء هذه الوظائف في النهاية إلى معادلة إنشاء وظائف من الرتبة مد - ٣ في الأبواب التي ستحدد في ضوء الدراسة. ومن المعتزم أن يكون العدد الكلي من الوظائف التي ستقترح لهذه الرتبة محدودا جدا وقد يقابله مزيد من التخفيضات في وظائف الأمين العام المساعد، وفقا للهدف الشامل للأمين العام المتمثل في تنسيق هيكل الوظائف العليا في المنظمة.

١٦ - وعلى هذا الأساس ستؤدي إعادة التشكيل الحالية إلى خفض صاف مقداره ١٣ وظيفة من المستوى الرفيع، مع الاحتفاظ مؤقتا بثلاث وظائف إضافية وإبقائها شاغرة بانتظار المقترحات الأخرى المشار إليها أعلاه. وبذلك سيشمل ملاك موظفي المنظمة ٣٥ وظيفة من المستوى الرفيع ممولة من الميزانية العادية، وهي بالتحديد ٢٠ من رتبة وكيل الأمين العام و ١٥ من رتبة الأمين العام المساعد.

١٧ - ويعلق الأمين العام أهمية على مشاركة جميع أجزاء المنظمة في عملية الإصلاح. وفي هذا السياق أجرى، وفقا للتوصيات العديدة للجمعية العامة، استعراضا لعدد الوظائف الرفيعة المستوى الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية، وبخاصة في البرامج التنفيذية للمنظمة. ونتيجة لذلك، سيقتراح على هيئات الإدارة المعنية خلال هذه السنة إلغاء عدد من الوظائف الرفيعة المستوى. وسوف تقدم معلومات مستكملة إلى الجمعية العامة شفويا في مرحلة لاحقة.



## الجدول الأول

## الوظائف الرفيعة المستوى

| مجموع الوظائف المقترحة |               | الوظائف المقترحة في A/C.5/47/88                  |                |                            | التغييرات الواردة في A/C.5/47/2 و Corr.1 |                             |                |               | الوظائف الموافق عليها في الاعتمادات الأولية |               |                                                                         |
|------------------------|---------------|--------------------------------------------------|----------------|----------------------------|------------------------------------------|-----------------------------|----------------|---------------|---------------------------------------------|---------------|-------------------------------------------------------------------------|
|                        |               | الوظائف الملغاة أو المنشأة                       |                | الوظائف الملغاة أو المنشأة |                                          | مناقلات الوظائف بين الأبواب |                |               |                                             |               |                                                                         |
| أمين عام مساعد         | وكيل أمين عام | الوظائف التي سيحتفظ بها بشكل مؤقت <sup>(١)</sup> | أمين عام مساعد | وكيل أمين عام              | أمين عام مساعد                           | وكيل أمين عام               | أمين عام مساعد | وكيل أمين عام | أمين عام مساعد                              | وكيل أمين عام |                                                                         |
| ٣                      | ١             | -                                                | -              | -                          | ١                                        | (٢)                         | -              | -             | ٢                                           | ٣             | ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً                             |
| ٢                      | ١             | -                                                | -              | -                          | -                                        | -                           | -              | -             | ٢                                           | ١             | ٢ - عمليات حفظ السلم                                                    |
| -                      | -             | -                                                | -              | -                          | -                                        | -                           | -              | (١)           |                                             | ١             | ٣ - الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن                                    |
| -                      | -             | -                                                | -              | -                          | -                                        | (١)                         | -              | -             | -                                           | ١             | ٤ - الشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة          |
| -                      | -             | -                                                | -              | -                          | (١)                                      | (١)                         | -              | -             | ١                                           | ١             | ٥ - نزع السلاح                                                          |
| -                      | -             | -                                                | -              | -                          | -                                        | -                           | -              | (١)           | -                                           | ١             | ٦ - المسائل السياسية الخاصة والتعاون الإقليمي والصيانة وإنهاء الاستعمار |
| -                      | -             | -                                                | -              | -                          | (١)                                      | -                           | -              | -             | ١                                           | -             | ٧ - القضاء على الفصل العنصري                                            |
| ١                      | -             | -                                                | -              | -                          | -                                        | -                           | -              | -             | ١                                           | -             | ٨ - محكمة العدل الدولية                                                 |
| -                      | -             | -                                                | -              | -                          | -                                        | -                           | -              | (١)           | -                                           | ١             | ٩ - الأنشطة القانونية                                                   |
| -                      | -             | -                                                | -              | -                          | -                                        | (١)                         | -              | -             | -                                           | ١             | ١٠ - قانون البحار وشؤون المحيطات                                        |
| -                      | -             | -                                                | -              | -                          | (٢)                                      | (١)                         | -              | -             | ٢                                           | ١             | ١١ - التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي                                  |
|                        |               |                                                  |                |                            |                                          |                             |                |               |                                             |               | ١٢ - البرنامج العادي للتعاون التقني                                     |

| مجموع الوظائف المقترحة |   | الوظائف المقترحة في<br>A/C.5/47/88 |                |                                                  | التغييرات الواردة في A/C.5/47/2<br>و Corr.1 |                             |               |                | الوظائف الموافق عليها في الاعتمادات الأولية |                |                                                         |
|------------------------|---|------------------------------------|----------------|--------------------------------------------------|---------------------------------------------|-----------------------------|---------------|----------------|---------------------------------------------|----------------|---------------------------------------------------------|
|                        |   | الوظائف الملغاة أو المنشأة         |                | الوظائف الملغاة أو المنشأة                       |                                             | مناقلات الوظائف بين الأبواب |               |                |                                             |                |                                                         |
|                        |   | وكيل أمين عام                      | أمين عام مساعد | الوظائف التي سيحتفظ بها بشكل مؤقت <sup>(١)</sup> | وكيل أمين عام                               | أمين عام مساعد              | وكيل أمين عام | أمين عام مساعد | وكيل أمين عام                               | أمين عام مساعد |                                                         |
| -                      | - | -                                  | -              | -                                                | (١)                                         | (١)                         | -             | -              | ١                                           | ١              | ١٣ - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية        |
| -                      | - | -                                  | -              | -                                                | -                                           | -                           | -             | (١)            | -                                           | ١              | ١٤ - إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية                |
| ١                      | ١ | ١                                  | (١)            | -                                                | -                                           | -                           | -             | -              | ١                                           | ١              | ١٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية               |
| -                      | - | -                                  | -              | -                                                | -                                           | -                           | -             | -              | -                                           | -              | ١٦ - مركز التجارة الدولية <sup>(ب)</sup>                |
| -                      | ١ | -                                  | -              | -                                                | (٢)                                         | -                           | -             | -              | ٢                                           | ١              | ١٧ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة                        |
| -                      | - | -                                  | -              | -                                                | (١)                                         | -                           | -             | -              | ١                                           | -              | ١٨ - مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية       |
| -                      | - | -                                  | -              | (١)                                              | -                                           | -                           | -             | -              | -                                           | ١              | ١٩ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)     |
| -                      | - | -                                  | -              | -                                                | (١)                                         | -                           | -             | -              | ١                                           | -              | ٢٠ - مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية       |
|                        |   |                                    |                |                                                  |                                             |                             |               |                |                                             |                | ٢١ - مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية          |
| -                      | ١ | -                                  | -              | -                                                | -                                           | -                           | -             | -              | -                                           | ١              | ٢٢ - الرقابة الدولية على المخدرات                       |
| -                      | ١ | -                                  | -              | -                                                | -                                           | -                           | -             | -              | -                                           | ١              | ٢٣ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا                         |
| -                      | ١ | -                                  | -              | -                                                | -                                           | -                           | -             | -              | -                                           | ١              | ٢٤ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ |
| -                      | ١ | -                                  | -              | -                                                | -                                           | -                           | -             | -              | -                                           | ١              | ٢٥ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا                          |

| مجموع الوظائف المقترحة |                     | الوظائف المقترحة في<br>A/C.5/47/88 |     |                               | التغييرات الواردة في A/C.5/47/2<br>و Corr.1 |                                |     |                                                              | الوظائف الموافق<br>عليها في<br>الاعتمادات الأولية |                              |                                                                   |                              |
|------------------------|---------------------|------------------------------------|-----|-------------------------------|---------------------------------------------|--------------------------------|-----|--------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------|------------------------------|-------------------------------------------------------------------|------------------------------|
|                        |                     | الوظائف الملغاة أو<br>المنشأة      |     | الوظائف الملغاة أو<br>المنشأة |                                             | مناقلات الوظائف<br>بين الأبواب |     |                                                              |                                                   |                              |                                                                   |                              |
|                        |                     |                                    |     |                               |                                             |                                |     | الوظائف<br>التي<br>سيحتفظ<br>بها بشكل<br>مؤقت <sup>(١)</sup> | وكيل<br>أمين<br>عام<br>مساعد                      | وكيل<br>أمين<br>عام<br>مساعد |                                                                   | وكيل<br>أمين<br>عام<br>مساعد |
| أمين<br>عام<br>مساعد   | وكيل<br>أمين<br>عام |                                    |     |                               |                                             |                                |     |                                                              |                                                   |                              |                                                                   |                              |
| -                      | ١                   | -                                  | -   | -                             | -                                           | -                              | -   | -                                                            | -                                                 | ١                            | ٢٦ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية<br>ومنطقة البحر الكاريبي |                              |
| -                      | ١                   | -                                  | -   | -                             | -                                           | -                              | -   | -                                                            | -                                                 | ١                            | ٢٧ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا                     |                              |
| ١                      | -                   | -                                  | ١   | -                             | -                                           | -                              | -   | -                                                            | -                                                 | -                            | ٢٨ - حقوق الإنسان                                                 |                              |
| ٢                      | ٢                   | -                                  | -   | -                             | -                                           | -                              | -   | -                                                            | ٢                                                 | ٢                            | ٢٩ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين                              |                              |
| -                      | -                   | -                                  | -   | -                             | -                                           | -                              | (١) | -                                                            | -                                                 | ١                            | ٣٠ - عمليات الإغاثة في حالات الكوارث                              |                              |
| ١                      | -                   | -                                  | ١   | (١)                           | -                                           | -                              | -   | -                                                            | -                                                 | ١                            | ٣١ - الإعلام                                                      |                              |
| -                      | -                   | -                                  | -   | -                             | -                                           | (١)                            | -   | -                                                            | -                                                 | ١                            | ٣٢ - خدمات المؤتمرات                                              |                              |
| -                      | -                   | -                                  | -   | -                             | -                                           | -                              | (٣) | (١)                                                          | ٣                                                 | ١                            | ٣٣ - الإدارة والتنظيم                                             |                              |
| -                      | -                   | -                                  | -   | -                             | -                                           | -                              | -   | -                                                            | -                                                 | -                            | ٣٤ - المصروفات الخاصة                                             |                              |
| -                      | -                   | -                                  | -   | -                             | -                                           | -                              | -   | -                                                            | -                                                 | -                            | ٣٥ - التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال<br>الصيانة الرئيسية     |                              |
| -                      | -                   | -                                  | -   | -                             | -                                           | -                              | -   | -                                                            | -                                                 | -                            | ٣٦ - الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين                       |                              |
| -                      | -                   | ١                                  | (١) | -                             | ٢                                           | -                              | -   | ٢                                                            | -                                                 | -                            | ٣٧ - إدارة الشؤون السياسية                                        |                              |
| -                      | ٢                   | -                                  | -   | ١                             | -                                           | -                              | -   | ١                                                            | -                                                 | -                            | ٣٨ - الأنشطة القانونية                                            |                              |

| مجموع الوظائف المقترحة |               | الوظائف المقترحة في<br>A/C.5/47/88 |     |                            | التغييرات الواردة في A/C.5/47/2<br>و Corr.1 |                             |   |                                                  | الوظائف الموافق عليها في الاعتمادات الأولية |               |                                              |
|------------------------|---------------|------------------------------------|-----|----------------------------|---------------------------------------------|-----------------------------|---|--------------------------------------------------|---------------------------------------------|---------------|----------------------------------------------|
|                        |               | الوظائف الملغاة أو المنشأة         |     | الوظائف الملغاة أو المنشأة |                                             | مناقلات الوظائف بين الأبواب |   |                                                  |                                             |               |                                              |
|                        |               |                                    |     |                            |                                             |                             |   | الوظائف التي سيحتفظ بها بشكل مؤقت <sup>(١)</sup> | وكيل أمين عام مساعد                         | وكيل أمين عام |                                              |
| أمين عام مساعد         | وكيل أمين عام |                                    |     |                            |                                             |                             |   |                                                  |                                             |               |                                              |
| ١                      | ١             | -                                  | ١   | ١                          | -                                           | -                           | - | -                                                | -                                           | -             | ٣٩ - ألف - تنسيق السياسات والتنمية المستدامة |
| -                      | ١             | -                                  | -   | ١                          | -                                           | -                           | - | -                                                | -                                           | -             | باء - المعلومات الاقتصادية والاجتماعية       |
| -                      | ١             | -                                  | -   | ١                          | -                                           | -                           | - | -                                                | -                                           | -             | تحليل السياسات                               |
|                        |               | -                                  | -   | (١)                        | -                                           | -                           | - | ١                                                | -                                           | -             | جيم - دعم التنمية والخدمات الإدارية          |
|                        |               | -                                  | -   |                            | -                                           | -                           | - |                                                  | -                                           | -             | هاء - إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية   |
| -                      | ١             | -                                  | -   | -                          | -                                           | -                           | - | ١                                                | -                                           | -             | ٤٠ - إدارة الشؤون الانسانية                  |
| ١                      | ١             | ١                                  | (٤) | -                          | ١                                           | -                           | ٣ | ١                                                | -                                           | -             | ٤١ - الإدارة والتنظيم                        |
| -                      | -             | -                                  | -   | -                          | -                                           | -                           | - | -                                                | -                                           | -             | باب الإيرادات ٣ - الخدمات المقدمة للجمهور    |
| ١٥                     | ٢٠            | ٣                                  | (٣) | -                          | (٥)                                         | (٨)                         | - | -                                                | ٢٠                                          | ٢٨            |                                              |

(أ) انظر الفقرة ١٥  
(ب) انظر الفقرتين ١٠ و ١٣ أعلاه .

## باء - التغييرات في الهيكل التنظيمي للأمانة العامة

### ١ - القطاعان الاقتصادي والاجتماعي

١٨ - ذكر الأمين العام في تصديره للتقرير المقدم إلى الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٢ (E/1992/82/Add.1) أن الخبرة المكتسبة في المرحلة الأولى من عملية إعادة تنظيم الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي استهلكت في بداية العام، يجري استعراضها وأنه يجري البدء في اتخاذ الخطوات لتوسيع نطاق عملية الإصلاح لتشمل أجزاء أخرى من القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة. وفي الفقرة ١٠٥ من تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/47/1)، المقدم إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أوجز الأمين العام الأهداف التي ستسترشد بها المراحل التالية من العملية.

١٩ - وفي وقت لاحق عندما ألقى الأمين العام كلمته أمام الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ لدى فتح باب المناقشة حول أعمال المتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أشار إلى الحاجة إلى إعادة بناء "وحدة الهدف للقطاعات الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمنظمة" بوصف ذلك هدفا رئيسيا لمجهوده. وأعلن أن استراتيجيته الإدارية تتمثل في أن تحدد بوضوح المهام المتعلقة بالتنمية والتعاون والتي ينبغي أن تنفذها المنظمة نفسها وداخل منظومة الأمم المتحدة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات. وفي هذا السياق، قال إنه يسعى في المقام الأول، إلى تحديد المهام التي يمكن أن تنفذ بأكبر درجة من الفعالية في المقر، وأنه سينتقل بعد ذلك إلى اتخاذ قرارات بشأن زيادة ترشيد توزيع المسؤوليات بين المقر ومراكز الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا، وكذلك فيما بين الهياكل العالمية والإقليمية والميدانية. وقال إنه يرى أن ما سيتبع ذلك من نقل الأنشطة ينبغي أن يوفر غرضا أوضح لكل برنامج من برامج الأمم المتحدة، كما أنه سيزيد التركيز الموضوعي لكل مركز من المراكز. وأضاف "أن وضع خطوط واضحة للمسؤولية في هيكل مبسط، مع اتخاذ خطوات للقضاء على الازدواجية والتداخل، يمكن أن يقطع شوطا بعيدا في حل مشاكل التنسيق".

٢٠ - أما فيما يتعلق بهياكل المقر، فقد أوجزت مذكرة الأمين العام (A/47/753) الاحتياجات الإدارية والفنية التي يركز عليها ما انتهى إليه من إنشاء ثلاث إدارات جديدة في المقر، تركز على التوالي على تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، ودعم التنمية وخدمات الإدارة. وهذه تشمل تحسين التوازن في المقر بين هياكل الأمانة العامة في الميادين السياسي والإنساني والاقتصادي والاجتماعي؛ وتكوين وحدات تنظيمية أساس إدارة، مع اختصاصات واضحة ومميزة وخطوط واضحة للمسؤولية؛ ورفع مستوى الخدمات المقدمة للهيئات الحكومية الدولية المركزية وزيادة تكاملها؛ وتحسين القدرة فيما يتعلق بما يقدم إلى عملية رسم السياسات على الصعيد الوطني وكذلك على الصعيد الدولي من الدعم بالبيانات والاحصاءات؛ وزيادة تركيز التعاون التقني.

٢١ - وفي السياق نفسه، أبرز بيان الأمين العام ومذكرته اللاحقة المقدمة للجمعية العامة ثلاثة اهتمامات أساسية التي يتوقع أن تساعد الإدارات الجديدة الثلاث في معالجتها. وهذه الاهتمامات هي:

(أ) الحاجة إلى تنظيم هياكل الأمانة العامة بحيث يمكنها أن تساعد في تعزيز الجهود الراهنة الرامية إلى تعزيز دور وعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية، وضمان أن تسهم لجنة التنمية المستدامة الجديدة إسهاماً رئيسياً في مساندة مسؤوليات المجلس المتعلقة بتعزيز الترابط والتنسيق؛

(ب) الحاجة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة كمركز للخبرة الرفيعة في مجال إعداد البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل الاتجاهات الإنمائية الوطنية والإقليمية وتفاعلاتها الدولية؛

(ج) الحاجة إلى زيادة تركيز المساعدة التقنية للأمم المتحدة وتعزيز أثرها وذلك لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان النامية وبلدان مرحلة الانتقال فيما يتعلق ببناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية.

٢٢ - وبعد أن عرفت المذكرة المهام الشاملة لعدة قطاعات والتي يرى الأمين العام أنه يمكن تنفيذها بشكل يتسم بأكبر درجة من الفعالية في المقر، حددت مبادئ توجيهيين عامين تستند إليهما نهج الأمين العام فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات بين المقر وغيره من أجزاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة. المبدأ الأول هو أن المسؤولية عن كل قطاع أو مجموعة من القضايا التي تدخل في نطاق أنشطة الأمم المتحدة ينبغي القيام: إلى أبعد حد ممكن، بإسنادها بشكل واضح إلى وحدة أو كيان وحيد داخل الأمانة العامة، وتركيز الكتلة الحرجة الضرورية لمعالجتها في هذه الوحدة أو الكيان دون ازدواج وكجزء من استراتيجية شاملة للمنظومة بأسرها. والشرط الثاني ذو الصلة هو أنه ينبغي النظر إلى توفير الدعم الفني للهيئات الحكومية الدولية المركزية كنشاط ذي أولوية بالنسبة لجميع الكيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأمم المتحدة في قطاع كل منها، مع قيام المقر بتنسيقه. وعلى العكس، ينبغي ألا توضع قدرات المقر المتعلقة بالقضايا الشاملة لعدة قطاعات تحت تصرف الأجهزة الحكومية الدولية المركزية فحسب بل أن توضع أيضاً تحت تصرف هيئات الإدارة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى في كل من الكيانات الموجودة بعيداً عن المقر كما ينبغي أن تساعد في توجيه المداولات في تلك الأجهزة والهيئات.

#### تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

٢٣ - المحور الأساسي لاهتمام الإدارة الجديدة التابعة للمقر والمسؤولة عن تنسيق السياسات والتنمية المستدامة هو توفير الدعم للمهام المركزية المتعلقة بالتنسيق ورسم السياسات والموكولة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، فضلاً عن اللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة. وفي هذا السياق، ستركز الإدارة على ما يلي:

(أ) وضع سياسات تحقق التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للقضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات العامة من قبيل النمو والتكيف، والفقر، والجوع وسوء التغذية، والنهوض بالمرأة؛

(ب) رصد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

(ج) توفير خدمات الأمانة التقنية للهيئات الحكومية الدولية المركزية؛

(د) تقديم الدعم للأمين العام في ممارسة مسؤولياته المتعلقة بالتنسيق على نطاق المنظومة كلها والقيام، إلى جانب الكيانات التنظيمية الأخرى، بتقديم المساعدة إليه فيما يتعلق بضمان ترابط السياسات وتنسيقها وإدارتها بشكل يتسم بالكفاءة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي داخل الأمم المتحدة نفسها؛

(هـ) تنسيق متابعة المؤتمرات والأنشطة العالمية من قبيل البرامج المتعلقة بأقل البلدان نموا والبرنامج الجديد للتنمية الافريقية.

٢٤ - وعلاوة على ذلك ستشمل الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية التي ستقدم لها الإدارة الدعم الفني، إضافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أجزاء "الرفع المستوى"، و "التنسيقي" والمتعلق بـ "الأنشطة التنفيذية" من دورته واللجنتين الثانية والثالثة التابعتين للجمعية العامة، لجنة التنمية المستدامة، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة مركز المرأة، وريثما ينتهي الاستعراض الحكومي الدولي الراهن، مجلس الأغذية العالمي؛ وعلى صعيد الخبراء، المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ وعلى الصعيد المشترك بين الأمانات، اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة وغيرها من الهيئات الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية والتي تعمل في مجال المسائل التنفيذية والبرنامجية على حد سواء. وستقوم الإدارة أيضا بتنسيق توفير المدخلات الفنية لأعمال الهيئات الحكومية الدولية الأخرى في مجالات من قبيل العلم والتكنولوجيا، والشركات عبر الوطنية، والموارد الطبيعية والطاقة، وستكون مسؤولة عن الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة.

٢٥ - وينبغي لدمج المهام المتعلقة بوضع السياسات وتنسيق الخدمات الفنية المقدمة للهيئات الحكومية الدولية المركزية في هذه الإدارة أن يعزز ترابط الدعم الموفر لهذه الهيئات، في إطار الترتيبات التي ستوسّع، في الوقت نفسه، قاعدة هذا الدعم وتحسن نوعيته، بإشراك جميع الأجزاء ذات الصلة من القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة. وقد خطط نقل الموارد إلى هذه الإدارة بطريقة تتفادى ازدواج القدرات الفنية المتاحة في أجزاء أخرى من المنظومة ككل، مع ضمان تزويد الإدارة بالقدرات الكافية لتمكينها أولا من حشد المدخلات والمساهمات اللازمة لسائر المنظمات والكيانات التي يتوفر لها الاختصاص اللازم، والاستعانة بها ودمجها، بشكل ملائم لعملية رسم السياسات ذات الصلة، وثانيا ملء أي ثغرات باقية في هذه المساهمات.

٢٦ - أما فيما يتعلق بإعداد التقارير عن السياسات، إضافة إلى التقارير المحددة الموضوع التي قد تطلبها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، ستتحمل الإدارة المسؤولية الرئيسية عن إعداد تقرير سنوي عن السياسات يقدمه الأمين العام ويركز على عدد مختار من القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات، والتي من رأي الأمين العام أنها تتطلب عملاً دولياً متضافراً. وسيعتمد هذا التقرير على الأعمال ذات الصلة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات والأونكتاد وغيرها من الكيانات المعنية وسينسق معها.

٢٧ - وتعنى المسؤوليات الموجزة أعلاه ضمناً أن تنقل إلى هذه الإدارة المهام والأنشطة ذات الصلة لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في فيينا، وأمانة برنامج الأغذية العالمي في روما. وستساعد عمليات النقل هذه على تعزيز قدرة الأمم المتحدة، من خلال هذه الإدارة، فيما يتعلق بوضع السياسات بشكل أكثر ترابطاً وتقديم الدعم بشكل أكثر فعالية وتنسيقاً إلى الهيئات الحكومية الدولية المركزية، وتشجيع اتباع نهج متكامل للتنمية بطريقة يتجلى فيها بشكل كامل طابعها المتعدد الأوجه.

٢٨ - وأكدت الجمعية العامة بقوة، في إعلانها المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، المعتمد في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ (القرار د/٢٨ - ٢/٨٨، المرفق)، ضرورة "أن يعالج معا" تنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية ومشكلتا الفقر المدقع والجوع "اللتان لا يزال يعاني منهما عدد هائل من الناس في العالم". وتشدد على أنه "ينبغي أن تتمثل الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية في تحسين الظروف الإنسانية وزيادة مساهمة جميع الأشخاص في التنمية". كما أكدت الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع التي اعتمدها الجمعية العامة بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، على أساس ذلك الإعلان، عند إيراد الجوانب ذات الأولوية للتنمية على أن

"يجب أن يشهد عقد التسعينات تحسناً كبيراً في الحالة الإنسانية في كل مكان وأن يقيم علاقة تعزيز متبادل بين النمو الاقتصادي والرفاه الإنساني. وأن الحاجة إلى تدعيم هذه العلاقة هي في الواقع موضوع رئيسي من مواضيع هذه الاستراتيجية". [قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٥، المرفق، الفقرة ٧٨]

٢٩ - وبالرغم من أن النمو الاقتصادي هو القوة الدافعة للتنمية فإن المساواة والمسؤولية الاجتماعية والمشاركة والقابلية التكنولوجية للإدامة تهدي توجهاته. وحيث أنه يزداد الاعتراف بالروابط بين النمو الاقتصادي والرفاه الإنساني، فمن الضروري تعديل هياكل أنشطة المنظمة طبقاً لذلك. فالمنظمة تحتاج إلى تجاوز النهوض بالعناصر التقليدية للسياسة الاجتماعية لضمان أن تدخل الاعتبارات الاجتماعية على الدوام في نسيج السياسة الاقتصادية والاستراتيجية الانمائية.

٣٠ - وهكذا فإن مهمة تنمية السياسات المسندة إلى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة سوف تركز على النهوض بنهج متكامل للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من التنمية بما في ذلك مهمة وضع



مناظير تنص على التنمية المستدامة والمنصفة والقائمة على المشاركة. وسوف تعمل على وضع وتعزيز نهج منسق لقضايا السياسات الأساسية مثل النمو والتكيف والفقر والجوع وسوء التغذية والنهوض بالمرأة وإدماج جميع الفئات السكانية في عملية التنمية بما في ذلك الفئات ذات الاحتياجات الخاصة. وفيما يتعلق بالنهوض بالمرأة فإن نقل شعبة النهوض بالمرأة الى ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة سوف يضع أنشطتها في المجال الرئيسي للأعمال الاقتصادية والاجتماعية التي تتولاها المنظمة مما يسهم في ضمان إدماج القضايا المتعلقة بالجنسين منذ البداية في جميع السياسات الانمائية.

٣١ - وبينما ستشدد الادارة، حسب الاقتضاء، على إبراز قضايا التنمية الاجتماعية بصورة مستقلة، فإنها سوف ترمي الى تجميع عناصر السياسة الاجتماعية والاقتصادية لكي تدفع قدما النموذج المتكامل الجديد للتنمية التي محورها الناس. وتحقيقا لهذا الهدف أوكل الأمين العام الى هذه الادارة المسؤولية الرئيسية عن التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وإن وجود مجموعة مؤثرة من الخبرات الفنية في الادارة في مجال السياسة الاقتصادية والاجتماعية من شأنه أن يسمح بتولي هذه المهام الجديدة بدون الحاجة الى إنشاء أمانات مخصصة مستقلة. وبالمثل فإن تنسيق تنفيذ الاستراتيجيات وبرامج العمل المنبثقة من مثل هذين المؤتمرين العالميين سوف يقع ضمن اختصاصات الادارة بما يمنع من زيادة تشعب كيانات الأمانة العامة.

٣٢ - ومن شأن إدماج القطاع الاجتماعي في ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة أن يمكن هذه الادارة من الاستفادة بالكامل من خبرتها في إعداد التقرير الذي يقدمه الأمين العام سنويا عن السياسات المشار إليها في الفقرة ٢٦ أعلاه. وبالمثل فإن التقرير العالمي السنوي عن "حالة الاقتصاد العالمي" الذي تنشره ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات سوف يضم معلومات اجتماعية واقتصادية وتحليل للسياسات [انظر الفقرة ٣٩ أدناه].

٣٣ - وقد استنتج الأمين العام بالمثل أن مهمة توفير دعم من الموظفين للتنسيق في مجال الأغذية، والموكول حتى الآن الى أمانة مجلس الأغذية العالمي ينبغي أن تدمج في هذه الادارة. ومن رأي الأمين العام أن ذلك سوف يعزز قدرة الأمم المتحدة على معالجة قضايا النمو الاقتصادي والرفاه الانساني بطريقة أكثر شمولاً وتكاملاً وسوف يمكنها من معالجة مشاكل الجوع وسوء التغذية من منظور إنمائي أوسع يقوم على توجيهات وسلطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال تنسيق السياسات عموماً. ويتمشى إدماج هذه المهام في الادارة مع التركيز الذي وضعته الاستراتيجية الانمائية الدولية على الحاجة الى اتباع نهج متكامل إزاء النمو الاقتصادي والرفاه الانساني، وإزاء إزالة الفقر والجوع كأحد الأهداف الرئيسية المتعين تحقيقها من خلال مثل هذا النهج المتكامل. وينبغي أن يحقق هذا الإدماج وفورات حجم محددة في الأمم المتحدة ذاتها وأن يضفي، على مستوى منظومة الأمم المتحدة، مزيداً من الوضوح في توزيع المسؤوليات فيما بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي من ناحية، والأمم المتحدة من الناحية الأخرى فيما يتعلق بقضايا وبرامج الأمن الغذائي والتخفيف من الجوع. وينبغي

لهذا بدوره أن يفيد في تجنب الازدواجية وتعزيز دور الوكالات ذات الصلة ومساهمتها في الوقت الذي يعزز فيه دور الأمم المتحدة التنسيق الشامل.

٣٤ - ويدرك الأمين العام أن المشاورات الحكومية الدولية جارية حالياً بشأن مستقبل مجلس الأغذية العالمي. ويرى الأمين العام أن إعادة توزيع مهام الأمانة العامة على غرار ما سلف بيانه سوف يعزز قدرة الأمانة العامة، مع الاستفادة من مساهمات الوكالات ذات الصلة في قطاعات اختصاصاتها في تقديم الدعم الفعال لأي ترتيبات حكومية دولية مركزية قد تتمخض عنها هذه المشاورات، وسوف تفيد في تشجيع تعزيز الإدارة والتنسيق العالميين لقضايا وبرامج الأمن الغذائي وتخفيف الفقر من نطاق المنظومة ككل.

#### المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات

٣٥ - ستركز الإدارة الجديدة في المقر للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات على ما يلي:

(أ) تجميع وتحسين ونشر الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية؛

(ب) تحليل الاتجاهات الطويلة الأجل بما في ذلك الاتجاهات السكانية؛

(ج) رصد وتقييم السياسات والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية من منظور عالمي بما في ذلك تحليل إدارة الاقتصاد الكلي الوطني بكفاءة وقضايا الاقتصاد الكلي ذات الصلة؛

(د) وضع الإسقاطات وتحديد القضايا الجديدة الناشئة التي تتطلب اهتمام المجتمع الدولي.

٣٦ - وسوف تشمل مسؤوليات إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في مجالي الإحصاء والسكان، الى جانب البحوث وتحليل السياسات، مسؤوليات التنفيذ فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني. وهذا سوف يسهل تبادل الاستفادة بين البحث/تحليل السياسات، وهو أمر له وزن مسيطر في الأنشطة ذات الصلة، من ناحية، وفي التعاون التقني من الناحية الأخرى، وسوف يساعد على إيجاد ارتباط وثيق في كل من المجالين في هاتين المجموعتين من الأنشطة في الحدود المؤثرة اللازمة لدوامهما. وسوف تكون جوانب التنفيذ لأنشطة التعاون التقني هذه، كما هو الحال بالنسبة لجميع الأنشطة الأخرى في مقر الأمم المتحدة من مسؤولية مكتب خدمات المشاريع التابع "لإدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية" الجديدة.

٣٧ - كما ستعمل هذه الإدارة بوصفها الوحدة الرائدة بالنسبة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية داخل الأمم المتحدة وستقوم بتقديم الدعم الإحصائي لجميع أجزاء المنظمة. وفي هذا الصدد ستعاون تعاوناً وثيقاً مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الوكالات ذات الصلة، وستربط أنشطتها بقدرات الإشراف

المبكر التي يجري تطويرها في القطاعين السياسي والإنساني للمنظمة، وستقوم أيضا بتقديم الدعم الفني للهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة بما في ذلك اللجنة الإحصائية ولجنة السكان.

٣٨ - ومن المتوخى أن تشمل قدرات الإدارة في مجال رصد الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية قدرة لإجراء تحليلات على صعيد الاقتصاد الكلي للاستفادة من آليات السوق ودور الشركات مع الاستعانة في ذلك بالقدرات ذات الصلة في الإدارة السابقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالمثل سيراعى في تزويد الإدارة بالموارد احتياجاتها للخبرة في شؤون رصد وتقييم التطورات والاتجاهات في المجالات الرئيسية مثل أسواق الطاقة العالمية ولا سيما أسواق النفط الدولية.

٣٩ - وتوجه النية الى أن تنشر الإدارة سنويا تقريراً عالمياً عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية العالمية الراهنة بالتنسيق مع اللجان الإقليمية والتعاون الوثيق مع الأونكتاد ومؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة. ويجري استعراض ما يوجد من صلات بين هذا التقرير والتقرير عن السياسات المشار إليها في الفقرة ٢٦ أعلاه والتقارير القائمة مثل دراسة الحالة الاقتصادية في العالم والتقرير عن الحالة الاجتماعية العالمية وسوف تظهر نتيجة هذا الاستعراض في مقترحات الأمين العام للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ .

#### دعم التنمية والخدمات الإدارية

٤٠ - سيكون لـ "إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية" الجديدة تركيز ذو وجهين: فسوف:

(أ) تعمل بوصفها وكالة منفذة، حسب الاقتضاء، للبرامج/المشاريع المتصلة، على الترتيب، بالتنمية المؤسسية وبتمنية الموارد البشرية، في مجالات مختارة مثل التخطيط والسياسات والهيكل الأساسية الإنمائية، والإدارة العامة، وإدارة المشاريع، والموارد الطبيعية وتخطيط الطاقة وإدارتها. ولدى تنفيذ أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها مع البلدان النامية في المجالات السابقة، ستعطى أهمية خاصة الى احتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال؛

(ب) تكون مركز التنسيق في مقر الأمم المتحدة لتوفير الخدمات الإدارية ومهام التنفيذ لأغراض التعاون التقني. وفي هذا الصدد يتوخى الأمين العام أن يتضمن مكتب خدمات المشاريع الموجود حالياً ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك بوصفه كيانا شبه مستقل. وستقوم بالإضافة الى ذلك بتولي بعض مهام الإدارة المالية على نحو ما يسندة إليها المراقب المالي.

٤١ - وسوف تسهم الإدارة في توفير الدعم الفني للهيئات الحكومية الدولية التي تعالج قضايا في المجالات المذكورة أعلاه. كما أنها ستعمل بوصفها مركز تنسيق لتقديم التقارير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٤٢ - وسوف تشمل مجالات تركيز هذه الإدارة على النحو المفصل أعلاه مسؤولية تقديم المساعدات في مجال تخطيط وإدارة الموارد الطبيعية والطاقة عموماً كجزء متكامل من بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. وانتظاراً لما قد يتقرر بشأن تحويل بعض الأنشطة إلى اللجان الإقليمية على سبيل اللامركزية، سيتم الإبقاء على الخدمات التقنية والاستشارية في ميادين أخرى للموارد الطبيعية والطاقة في كيان مستقل داخل إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية.

٤٣ - وإدماج مكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ككيان شبه مستقل في هذه الإدارة يشكل استجابة من ناحية، إلى المشاغل التي أعربت عنها الحكومات مراراً على مدى بضع السنوات الماضية بشأن ملائمة مهام مكتب خدمات المشاريع ومكانه الحالي مع الغرض الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه آلية مركزية للتنسيق والتمويل. كما أنه يستجيب للحاجة إلى زيادة الفعالية من حيث التكاليف والقضاء على الازدواجية في تقديم خدمات التعاون التقني من قبل الأمم المتحدة. ومن الناحية الأخرى ينبغي أن ينظر إليه كجهد لتعزيز جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ككل. وإن زيادة التركيز في أعمال شتى كيانات الأمم المتحدة التنفيذية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي)، وإنشاء نظام أكثر توحيداً وتعاوناً هذان أساسيان لعملية إعادة التشكيل. وفي هذا السياق، فإن نقل مكتب خدمات المشاريع داخل الأمانة العامة ينبغي أن يعزز دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه الهيئة الرئيسية لتمويل وتنسيق الأنشطة التنفيذية وأن يساعد في التركيز على هذه الولاية الأساسية.

٤٤ - كما يوفر إدماج مكتب خدمات المشاريع في الأمانة العامة فرصة لنقل تلك الأجزاء المتصلة بتنفيذ خدمات التعاون التقني والخدمات الاستشارية من قدرة المنظمة بحيث تكون أقرب من الأوساط التي يراد خدمتها. وتحتل اللامركزية مركز الصدارة بالفعل في جدول أعمال المكتب. وقد أنشئت أو يجري حالياً إنشاء مكاتب إقليمية ودون إقليمية تابعة لمكتب خدمات المشاريع جار. ويعتزم الأمين العام مواصلة تشجيع هذه العملية.

٤٥ - وعند وضع هذه الترتيبات الجديدة، يلتزم الأمين العام بالحفاظ على قدرة المكتب التي أثبتتها التجربة، على التنافس بنجاح كمكتب يوفر خدمات بالكامل، ويقدم مجموعة من الخدمات التي تتراوح من القيام بعملية تعيين واحدة إلى إدارة برامج إنمائية معقدة إدارة كاملة. ويجب تلبية عدة شروط من أجل المحافظة على القدرة التنافسية للمكتب ومزاياه النسبية وتوفير درجة أكبر من الكفاءة والفعالية للهيكل الجديد. وسيتم، بوجه خاص، الإبقاء على مبدأ التمويل الذاتي للمكتب - وهو المبدأ الذي بموجبه تتوسع أو تنكمش أي منظمة مع توسع أو انكماش أعمالها -؛ وسيتم مواصلة عملية الانتقال إلى كيان جديد بحيث لا تفضي إلى تعطيل الأنشطة الحالية، وسيتم تجميع قدرات الكيانات التنظيمية المعنية لتكوين منظمة جديدة وأقوى، وبذلك يتم القضاء على الازدواجية وتحقيق إمكانات الوفرة التي ينطوي عليها هذا الإدماج.

الأنشطة المتصلة بالشركات عبر الوطنية وبالعلم والتكنولوجيا

٤٦ - أدى التغير الهيكلي الذي حدث على مدى العقدين السابقين الى تغيير شكل الاقتصاد العالمي. ويرجع جزء كبير من هذا التغيير الى التقدم التكنولوجي. فقد أفضى الابتكار التكنولوجي الى تيسير ظهور سوق عالمية ضخمة للأموال والصكوك المالية، أطلقتها اتجاهات التحرر من الأنظمة السائدة في السبعينات. وشهدت الثمانينات، بسبب التقدم الذي أحرز الى حد كبير في مجال تكنولوجيات الإعلام، موجة أخرى من الترابط الدولي، الذي اتسم بغلبة تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا عن طريق الشركات عبر الوطنية وزيادة إقامة شبكات من الشركات والأبحاث الدولية.

٤٧ - وتتمثل إحدى نتائج هذه العملية الرامية الى اضعاف الطابع العالمي في أن قدرا متزايدا من التجارة الدولية يتم الآن في نطاق الشركات أو فيما بين شركات متصلة بها. ومن النتائج الأخرى أن أصبحت قرارات الشركات، فيما يتعلق بتحديد مصادر الشراء والانتاج والتسويق، تتخذ على نحو متزايد في إطار مرجعي عالمي، وفي كثير من الأحيان، في إطار تحالفات استراتيجية بغرض تقاسم المخاطر، وتكاليف البحث والتطوير وسائر الأنشطة الابتكارية. وبناء عليه، زاد من حيث الكثافة التفاعل بين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات فضلا عن دعائهما المالية، وأعطى ذلك حافزا اضافيا لنمو الترابط.

٤٨ - وقد تزايد الاعتراف بهذه الروابط في مجموعة متنوعة من مبادرات السياسة العامة المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى الصعيد الدولي، كان من الأحداث الهامة اتخاذ قرار بإدراج المسائل المتصلة بالاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا والخدمات في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تعتبر "تعهدا وحيدا". وقد قدم الأونكتاد في هذه المجالات، مثلما فعل في مجالات أخرى تغطيها الجولة، مساهمة بناءة في سبيل تقارب المفاهيم وبناء توافق الآراء. واعتمدت ترتيبات اقليمية من قبل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ومشروع مبادرة الأمريكتين نهجا مماثلا، وكذلك فعلت بعض الترتيبات الثنائية. وتبرز هذه التطورات أهمية التساوق بين سياسات التجارة والسياسات المتعلقة بالاستثمار والتكنولوجيا، وأهمية معالجتها في المحافل الدولية بطريقة شمولية وليست مجزأة. كما اعترف بترابط مجالات هذه القضايا في المشاورات التي جرت مؤخرا في اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة وفي الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٤٩ - وقد أكد الأمين العام في تقريره لعام ١٩٩٠ المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين بشأن هيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي (A/45/714)، الفقرات ٦٤ - ٧٥)، على الترابط بين مجالات شتى القضايا المذكورة أعلاه. وجرى أيضا التأكيد على ذلك في تقرير الأمين العام بشأن أعمال المنظمة المقدم الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في عام ١٩٩٢ (A/47/1).

٥٠ - وفي تقرير عام ١٩٩٠ المذكور أعلاه، خلص الأمين العام الى أن نوعية وتماسك المدخلات التي تقدمها أمانة مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية وأمانة الأونكتاد الى الهيئات الحكومية الدولية في المجالات المتصلة بالتجارة والاستثمار، ستعزز بدرجة كبيرة بالتدابير التي من شأنها تحقيق أكبر تكامل

برنامجي ممكن فيما بينهما. كما اقترح أن إحدى سبل تعزيز عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بتحسين فرص حصول البلدان النامية على التكنولوجيا يتمثل في ربط عمل مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بعمل الأونكتاد ومركز شؤون الشركات عبر الوطنية بصورة أوثق. وهذه التدابير في رأي الأمين العام من شأنها أن تعكس بصورة أفضل العلاقة الوثيقة بين الاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا، كما ستساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة على النظر في هذه المواضيع المتصلة بصورة أكثر تكاملاً.

٥١ - ونظراً إلى أن تركيز الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين كان منصباً على هيئاتها الفرعية، ولاسيما على إمكانية جعل عضوية بعض منها مؤلفة من خبراء، حسب الاقتضاء، فإن هذه التوصيات وغيرها المتعلقة بالأمانة العامة لم تخضع للمناقشة.

٥٢ - وبالتالي، في الدورة الثامنة للأونكتاد المعقودة في كرتاخينا دي اندياس، كولومبيا، في شباط/فبراير ١٩٩٢، اتفق المؤتمر على أن :

"مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يوفر أنسب مركز تنسيق في الأمم المتحدة نفسها للمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية وما يتصل بها من قضايا في مجالات رئيسية تشمل التجارة والتمويل والاستثمار والخدمات والتكنولوجيا، بما يخدم مصالح جميع البلدان، ولاسيما مصالح البلدان النامية".

وتكرر تأكيد هذا المضمون في قرار الجمعية العامة ١٨٣/٤٧ الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والذي أيد نتائج الدورة الثامنة للأونكتاد.

٥٣ - وعلى ضوء ما جاء أعلاه، خلص الأمين العام إلى أن التشتت الحالي لأنشطة الأمم المتحدة في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات، وهي مجالات ذات علاقات متبادلة وثيقة، يؤدي على نحو يتعذر اجتنابه إلى إضعاف تأثير تلك الأنشطة، وأن ادماجها بالكامل سوف يخلق ميادين للتعاون تخدم أهداف الهيئات الحكومية الدولية المعنية.

٥٤ - وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أنشطة البحث والتحليل المضطلع بها في السنوات الأخيرة في مقر الأمم المتحدة فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية قد شددت تشديداً أكبر على طرق تعزيز إسهام الشركات عبر الوطنية في التنمية؛ وتعزيز التعاون بينها وبين البلدان النامية المضيفة، وتيسير تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، وبحث الصلات بين تدفقات رؤوس الأموال، والتعاون في مجال التكنولوجيا والتجارة في الخدمات. وقد زاد هذا التحول من العناصر المشتركة بين هذه الأنشطة والأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأعمال مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية المعنية (وبخاصة الفريق العامل المخصص لموضوع الاستثمار ونقل التكنولوجيا، والفريق العامل المخصص لموضوع الاستثمار والتدفقات المالية والفريق العامل المخصص بتوسيع الفرص التجارية للبلدان النامية وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية).

٥٥ - وسيؤدي توحيد هذه الأنشطة المشتركة في الأونكتاد الى القضاء على هذا التداخل وخلق قاعدة أعرض لتعزيز نوعية الدعم الفني المقدم الى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فضلا عن مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد وهيئاته الفرعية المعنية.

٥٦ - ولدى تنفيذ هذا التوحيد، أخذ الأمين العام في الاعتبار احتياجات ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات لتكملة ما لديها من قدرات في مجال التحليل الاقتصادي الجزئي، وخاصة فيما يتعلق باستخدام آليات السوق ودور الشركات؛ واحتياجات ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في اداء مهامها المتعلقة بتنسيق المدخلات الفنية للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتوفير أو تعبئة الدعم الفني للجنة المعنية بالتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتكنولوجيا؛ واحتياجات ادارة دعم التنمية والخدمات الإدارية في تنفيذ أعمالها في مجال التعاون التقني فيما يتعلق بتطوير القطاع الخاص وتنظيم المشاريع والإدارة العامة. ونظرا الى أن كثيرا من عناصر هذه الأنشطة يوجد حاليا في شعبة شؤون الشركات عبر الوطنية وادارتها، والشعبة المعنية بالعلم والتكنولوجيا والطاقة والبيئة والموارد الطبيعية التابعة لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فسيتم الإبقاء على بعض القدرات ذات الصلة في مقر الأمم المتحدة من أجل تلبية احتياجات الإدارات الجديدة.

٥٧ - على أن الشغل الشاغل للأمين العام هو الحفاظ على المجموعة الرئيسية المؤثرة الموجودة من القدرات وتعزيزها لا تفتيتها. علاوة على ذلك، فإنه سوف يكفل وضع هذه المجموعة الرئيسية المؤثرة، في الأونكتاد، في إطار مؤسسي حيث تمنح هذه الأنشطة ما يلزم من وضوح وجلاء، وحيث تنعكس في الوقت نفسه بالكامل الروابط المدروسة أعلاه في الدعم الفني المقدم الى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة.

#### اللامركزية

٥٨ - أكد الأمين العام في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أهمية إلغاء المركزية بالنسبة للصعيدين الوطني والاقليمي، باعتبارها وسيلة تجعل الأمم المتحدة أقرب الى الدول الأعضاء التي تخدمها. كما أشار الى عزمه على تعزيز الدور الذي تضطلع به اللجان الاقليمية ومساهماتها، مؤكدا في الوقت نفسه على ضرورة أن تعمل هذه اللجان في إطار استراتيجية تنظيمية مترابطة، وعلى ضرورة إلغاء المركزية وإناطة سلطات أكبر بها تكون مصحوبة بتدابير ترمي الى تعزيز المساواة.

٥٩ - وتضطلع اللجان الاقليمية بوظائف هامة في مجال جمع المعلومات وإجراء تحليلات اجتماعية - اقتصادية في مناطق كل منها. وما برحت تقوم بدور رئيسي في وضع السياسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وفي توضيح القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية المتصلة بالتنمية المستدامة.

وهكذا فإنها توفر محفلاً وشبكة للتعاون فيما بين الدول الأعضاء، وبين تلك الدول وغيرها على الصعيد التقني. إضافة إلى ذلك، فقد أصبحت تشكل على نحو متزايد مصادر لتوفير أنشطة التعاون التقني، لا سيما في المجالات المشتركة بين القطاعات وفي المجالات التي لا يتمتع فيها أي كيان آخر للأمم المتحدة بميزة نسبية.

٦٠ - ويشكل الاعتراف الأكبر بالمساهمات الهامة التي يمكن أن تقدمها اللجان الإقليمية، عن طريق التدابير الرامية إلى تعزيز وظائفها وزيادة مسؤولياتها، جزءاً هاماً لا يتجزأ من عملية إعادة التشكيل الحالية. وينبغي أن تشمل هذه التدابير وضع ترتيبات تهدف إلى تعزيز مساهماتها، باعتبارها الفروع الإقليمية لبرنامج واحد متكامل للأمم المتحدة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي، في الأعمال العالمية التي تضطلع بها الإدارات في المقر وكذلك في التدابير المحددة لتطبيق اللامركزية.

٦١ - ويجري تشكيل فرقة عمل مشتركة بين الإدارات، تشترك فيها اللجان الإقليمية، بغرض استعراض الأنشطة الفنية المضطلع بها في المقر، التي يمكن تنفيذها بقدر أكبر من الفعالية على الصعيد الإقليمي، إما لأن برنامج عمل اللجان يتضمن أنشطة مماثلة كجزء منه بالفعل، أو لأنه لا يوجد في المقر ما يكفي من الكتلة الحرجة اللازمة لضمان فعاليتها من حيث التكلفة. وسوف تنظر فرقة العمل في جملة أمور من بينها أنشطة المقر في ميادين الموارد الطبيعية والطاقة والمياه بغية احتمال نقلها إلى الصعيد الإقليمي. وفي السياق نفسه، سيتم استعراض الصلات بين هذه الأنشطة والأعمال ذات الصلة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد. وستظهر نتائج هذه المشاورات في اقتراحات الأمين العام بالنسبة للميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥. وسيتم في السياق نفسه استعراض أنسب توزيع للخدمات الاستشارية القائمة، بما في ذلك توزيع المستشارين التقنيين وداخل الأقاليم على السواء، وستظهر النتائج في الميزانية البرنامجية المقترحة.

٦٢ - وعلى الرغم من أن اللجان الإقليمية تقوم بنشاط متزايد في مجال الأنشطة التنفيذية، وبخاصة في تنفيذ الخدمات الاستشارية، فلا تزال معظم قدرة المنظمة على تنفيذ هذه الخدمات مركزة في المقر. وترد إشارة إلى الخطط اللازمة لإجراء مزيد من اللامركزية في هذا الصدد في الفقرة ٤٤ أعلاه. وتشمل المسائل الأخرى التي يجري النظر فيها بنشاط إمكانية توحيد المكاتب الإقليمية للمنظمات ذات الصلة - في المقام الأول مكاتب الصناديق والبرامج التي تقع في نطاق سلطة الأمم المتحدة - في نفس الموقع الطبيعي للجان الإقليمية، وكذلك التدابير الرامية إلى تعزيز الدور التنسيقي المشترك بين الوكالات الذي يقوم به الأمناء التنفيذيون على الصعيد الإقليمي.

٦٣ - وما برح التوافق في الآراء بشأن الحاجة إلى وجود نهج موحد للأمم المتحدة على الصعيد القطري آخذاً في الزيادة. وفي هذا الصدد، يعد الدور الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتباره الهيئة الرئيسية الممولة والمنسقة في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، دوراً حاسماً. وستتم متابعة التدابير التي بادر باتخاذها الأمين العام من أجل تنسيق وتوحيد وجود الأمم المتحدة على الصعيد القطري، دون المساس



بالخصائص المميزة لكل برنامج، وذلك على ضوء الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧. ويوجد المفتاح اللازم لإجراء قدر أكبر من التنسيق الفعال على الصعيد القطري؛ دعماً لجهود الحكومات، في اختيار ممثل الأمم المتحدة، الذي سيعمل أيضاً كمنسق مقيم لمنظومة الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ خطوات في مرحلة مبكرة لكي يترجم إلى حقيقة واقعة الاتفاق الذي تم التوصل إليه على مستوى لجنة التنسيق الإدارية، بشأن أهمية وضع استراتيجية قطرية متكاملة واحدة للأمم المتحدة بتوجيه عام من ممثل الأمم المتحدة. ويجري اتخاذ خطوات تكفل جعل إدارة أنشطة التعاون التقني أقرب إلى الأوساط المراد خدمتها من خلال إيجاد قدر أكبر من اللامركزية وتفويض المكاتب الميدانية في سلطات أكبر.

#### آليات التنسيق الداخلية

٦٤ - ذكر الأمين العام في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ أن قيامه بتكريس الوقت اللازم والاهتمام الشخصي بمسؤولياته الإدارية والتنسيقية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة يعتبر شرطاً أساسياً لازماً لتحسين الاتساق. ومضى يسجل التزامه بالقيام بذلك للحصول على الدعم الذي يحتاج إليه في مهمته من جميع أنحاء الأمانة العامة. كما أشار الأمين العام في مذكرته المقدمة إلى الجمعية العامة (A/47/753)، إلى أنه بالإضافة إلى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التي ستكون مصدر الدعم الأساسي له في ممارسته لمسؤولياته المتعلقة بتوفير التنسيق العام لمنظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، فإنه سيستعين، حسب الاقتضاء، بهذه الإدارة بالإضافة إلى غيرها من الكيانات التنظيمية المعنية، في الاضطلاع بمسؤولياته المتعلقة بكفالة اتساق السياسات، وتنسيق الأنشطة المضطلع بها داخل الأمم المتحدة ذاتها وإدارتها بكفاءة.

٦٥ - ويجري العمل على إنشاء شبكة ترتيبات التنسيق الداخلي لمساعدة الأمين العام في مهمته وكفالة التشاور المنتظم فيما بين الكيانات المعنية بشأن المسائل التي تقتضي من الأمانة العامة اتباع نهج متماسك، لدعم المناقشات ذات الصلة التي تجري في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزتهما الفرعية. ويتمثل أحد أوجه التركيز الرئيسية الأخرى لهذه الترتيبات في وضع نهج مشتركة لمعالجة الدراسات الاستقصائية العالمية، التي تعتبر مختلف كيانات الأمم المتحدة مسؤولة عنها حالياً. وسيتم بالمثل تعزيز الترتيبات الاستشارية لكفالة التماسك الداخلي في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الخطط المتوسطة الأجل والميزانيات البرنامجية. ويجري بالمثل استعراض وتعزيز نظام اجتماعات الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية بمشاركة الأمين العام شخصياً. وفيما يتعلق بالأنشطة الفنية، يجري إيلاء اهتمام خاص لتشجيع زيادة التنسيق والتكامل في كل من الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارات المقر ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم البرامج المتعلقة بأفريقيا وأقل البلدان نمواً.

#### ٢ - القطاعان السياسي والإنساني

٦٦ - تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة، كجزء من المرحلة الأولى لإعادة تشكيل هياكل الأمانة العامة، وافقت على دمج عدد من الإدارات والمكاتب السياسية في إدارة جديدة للشؤون السياسية تم رصد الاعتماد اللازم لها تحت الباب الجديد ٣٧. وكان من المعتزم أن يؤدي هذا الترتيب الجديد إلى تبسيط خدمات الأمانة العامة وتعزيز طاقة المنظمة المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وصيانة السلم. وبعد استعراض آخر، من المقترح نقل مكتب شؤون الفضاء الخارجي، المدمج حالياً في إدارة الشؤون السياسية، من نيويورك إلى فيينا، حيث عقدت الجمعية العامة في عام ١٩٦٨ وعام ١٩٨٢ مؤتمرات عالميين معنيين باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ويضطلع مكتب شؤون الفضاء الخارجي ببرنامج متعدد القطاعات يتألف من مكونات للمساعدة القانونية والسياسية والتكنولوجية والتقنية تتصل عناصرها بكثير من الكيانات الموجودة حالياً في فيينا. وسيؤدي نقل المكتب من إدارة الشؤون السياسية إلى مساعدة الإدارة على التركيز على ولايتها المركزية المتمثلة في الدبلوماسية الوقائية وصيانة السلم، بالإضافة إلى توفير الخدمات للأجهزة الرئيسية. وسيجري التكفل بنفقات المكتب تحت الباب الفرعي الجديد ٣٧ باء.

٦٧ - ويولي الأمين العام أهمية للمحافظة على وضع فيينا كمركز مقر رئيسي للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يقوم الأمين العام كذلك باستعراض البرامج السياسية فضلاً عن الاقتصادية والاجتماعية، للقيام بالاستناد إلى النهج التي تشكل أساس العملية الراهنة لإعادة التشكيل بتحديد الأنشطة التي، بالإضافة إلى برنامج شؤون الفضاء الخارجي، ستستفيد من النقل إلى فيينا. ومن المتوخى أن تقابل الموارد المتصلة بهذه الأنشطة، إلى جانب الموارد المتصلة بالفضاء الخارجي الموارد المقترحة للنقل من فيينا إلى نيويورك. وستدرج الاقتراحات ذات الصلة في الميزانية البرنامجية المقبلة.

٦٨ - كما تقرر نقل الوظائف المتصلة بتعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبل وتخفيفها وتقليلها من مكتب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون العامة إلى إدارة الشؤون الإنسانية. ومن المقترح في هذا الصدد وللمساهمة في التعزيز الإجمالي لإدارة الشؤون الإنسانية، نقل وظيفتين (١ مد - ٢ و ١ ف - ٣) والموارد المتصلة بمسألة تشيرنوبل من الباب ١ إلى الباب ٤٠.

### ٣ - الإعلام وخدمات الدعم المشتركة

٦٩ - يتمثل أحد العناصر الرئيسية الأخرى في المرحلة الأولى من إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة في إدماج إدارة شؤون المؤتمرات سابقا في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية وتوفير الاعتمادات اللازمة للإدارة الجديدة الموسعة في باب جديد ٤١. وفي أعقاب هذا القرار، تم استعراض تنظيم ووظائف الإدارة ببعض التفصيل بالاعتماد على أمور في جملتها نتائج الاستعراض السابق لمكتب شؤون المؤتمرات التي تم الاضطلاع به استجابة لطلب من الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين.

٧٠ - وبعد هذا الاستعراض، تم على النحو الذي أعلنه الأمين العام في البيان الذي أدلى به أمام اللجنة الخامسة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز اتباع نهج متكامل لمعالجة جميع المسائل التنظيمية المترابطة وتخفيض التجزؤ الموجود في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية وإدارة شؤون الإعلام. ومن المقترح في هذا الصدد، إلغاء وظائف الأمين العام المساعد الأربع الموجودة في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، ولكن مع الاحتفاظ بوظيفة واحدة منها شاغرة بصورة مؤقتة للأغراض الموضحة في الفقرة ١٥ أعلاه.

٧١ - وقد تقرر، كخطوة أولى في عملية إعادة تشكيل هيكل إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، أن يركز مكتب شؤون المؤتمرات حصرا على توفير الخدمات للمؤتمرات والاجتماعات "بالمعنى الضيق". وانسجاما مع هذا المفهوم، فقد تم نقل المكتبة، التي تقوم بتوفير خدمات إعلامية هامة إلى إدارة شؤون الإعلام. ومن المقترح كذلك أن ينقل إلى تلك الإدارة مهام شعبة النشر التي تتصل بتخطيط المنشورات وتقدير تكاليفها والعرض التخطيطي ورسم الخرائط، في حين أن الوظائف المتصلة بالشراء تناسب مكتب الخدمات العامة بصورة أفضل حيث سيتم تركيز هذه العمليات. كما أن من المقترح نقل المسؤولية عن فرع المبيعات بما في ذلك مكتبة بيع منشورات الأمم المتحدة، إلى مكتب الخدمات العامة. ومن شأن هذا العمل أن يضمن الطابع المركزي على جميع مهام الإدارة الخاصة بتوليد الإيرادات في ذلك المكتب.

٧٢ - وتشمل العناصر الأخرى لإعادة تشكيل هيكل إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية في نقل الدائرة الاستشارية التنظيمية من مكتب تخطيط البرامج والميزانية والشؤون المالية إلى مكتب وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم. ونظرا للأهمية المتزايدة للمهام التي تضطلع بها شعبة عمليات الميدان فستصبح هي ومواردها ذات الصلة تابعة لمكتب وكيل الأمين العام كذلك (انظر كذلك في هذا الصدد الفرع الثاني، جيم - ٢ أدناه).

### جيم - المسائل المتعلقة بملاك الموظفين

٢٧ الباب ٣٩ سابقا (إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية) حيث تم نقل جميع الوظائف من الرتب الفنية باستثناء ٢٢ وظيفة منها إلى الإدارات الجديدة وإلى الأونكتاد؛

٣' الباب ١١ بء، مجلس الأغذية العالمي، والباب ١٥، الأونكتاد، والباب ٢١، التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية؛

٤' الباب ٤٠، (إدارة الشؤون الإنسانية)، التي ستنقل إليها الموارد من الباب ١.

(ب) في المجال السياسي:

١' البابان ٣٧ ألف وباء اللذان يقابلان إدارة الشؤون السياسية ومكتب شؤون الفضاء الخارجي على التوالي؛

٢' الباب ١، تقرير السياسات عموماً، والتوجيه والتنسيق؛

(ج) في مجال الإعلام وخدمات الدعم المشتركة:

١' الباب ٣١، الإعلام؛

٢' الباب ٤١، الإدارة والتنظيم؛

أما عمليات نقل الوظائف بين الأبواب في المجال الاقتصادي والاجتماعي فتد في الجدول الثالث ويرد أدناه موجز لها.

٧٤ - وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأمين العام في التقديرات المنقحة التي سبق له أن قدمها (A/C.5/47/2 و Corr.1)، أورد وصفا للمعالجة الجديدة للشواغر التي أحدثها في سياق استعراض احتياجات الإدارات المتأثرة بإعادة التشكيل من الموظفين، والتي يعتزم مواصلتها، عن طريق إنشاء الإجراءات المناسبة، كلما أصبحت الوظائف شاغرة في غضون فترة السنتين وكلما تم استعراض استمرار صلتها بالبرامج التي أدرجت في ميزانيتها أصلاً. وتم مبدئياً تحديد خمس وستين وظيفة لاحتمال إعادة توزيعها وقت التقديرات المنقحة الأولى. ومن هذه الوظائف، تم إعادة توزيع ٥٣ وظيفة منها بصورة مؤقتة لفترة ستة أشهر. ويبين الجدول الرابع أدناه الفروع والإدارات الأصلية التي لا تزال هذه الوظائف مسجلة فيها والفروع/الإدارات المستقبلية. وسيتم إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ استعراض إمكانيات النقل الدائم لهذه الوظائف وعندئذ ستقدم الاقتراحات ذات الصلة لكي توافق عليها الجمعية العامة.

٧٥ - وتم تحديد اثنتين وعشرين وظيفة شاغرة في القطاع الاقتصادي والاجتماعي في المرحلة الراهنة من إعادة التشكيل. وهي ١ وظيفة مد - ٢، و ٣ مد - ١، و ٢ ف - ٥، و ٥ ف - ٤، و ٦ ف - ٣، و ٥ ف - ٢.

ومع مراعاة أن هناك ١١ وظيفة شاغرة (١ ف - ٣ و ١٠ ف - ٢) سبق تحديدها لإمكان إعادة توزيعها في الأمانة العامة ككل، فإن هناك ما مجموعه ٣٣ وظيفة شاغرة جاهزة لإعادة التوزيع في هذه المرحلة.

٧٦ - ومن المطلوب ١٥ وظيفة إضافية (٢ مد - ٢، و ٤ مد - ١، و ٢ ف - ٥، و ٤ ف - ٤، و ٢ ف - ٣ و ١ ف - ٢) لتوزيعها إلى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بصدد الولايات الجديدة التي وافقت عليها الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها السابعة والأربعين (متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، التصحر والمناخ العالمي). ومن المقترح تأمين ١٣ وظيفة من هذه الوظائف من خلال إعادة توزيع الوظائف الشاغرة الموجودة، أي ٢ وظيفة ف - ٣ من إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم تحديدها في المرحلة الأولى من إعادة التشكيل (انظر الجدول الرابع) و ١١ وظيفة التي تم تحديدها في المرحلة الراهنة من عملية إعادة التشكيل في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي (١ مد - ٢، و ٣ مد - ١، و ٢ ف - ٥، و ٤ ف - ٤ و ١ ف - ٢). وسيتم تدبير الوظيفتين المتبقيتين (١ مد - ٢ و ١ مد - ١)، أثناء عام ١٩٩٣ من خلال إعادة التوزيع المؤقت من الباب ٤١، إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية. وسيتم اقتراح الترتيبات الدائمة اللازمة لهاتين الوظيفتين في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ وفيما يتعلق بالوظائف الثلاث المتبقية التي تم إعادة توزيعها مؤقتاً من أجل تنفيذ هذه الولايات الجديدة (١ ف - ٤ و ١ ف - ٢ من إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية و ١ ف - ٣ من إدارة شؤون الإعلام)، من المقترح الاحتفاظ بها تحت تصرف الأمين العام من أجل أي عملية أخرى لإعادة التوزيع. وسيكون هناك ٢٣ وظيفة شاغرة، بما فيها هذه الوظائف الثلاث بالنسبة للأمانة العامة ككل (٢ ف - ٤، و ٦ ف - ٣، و ١٥ ف - ٢)، ستترك تحت تصرف الأمين العام في إطار سياسة المرونة المستمرة في إدارة الشواغر.

٧٧ - وبالإضافة إلى ذلك، هناك وظيفتان مد - ٢ مشغولتان حالياً في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ستكونان هدفاً لاقتراحات الأمين العام الأخرى.